محتوى المقياس (سنة ثانية ليسانس، السّداسي الثالث)

المادة : علم النحو / محاضرة + تطبيق		السداسي : الثالث
الرقم	**مفردات المحاضرة**	**مفردات التطبيق**
01	الإسناد في الجملة الاسميّة	المبتدأ والخبر: تطبيقات
02	أحكام الجملة الاسميّة (التقديم ، التأخير، الحذف)	تقديم وتأخير وحذف (المسند، المسند إليه) تطبيقات
03	إلحاق النواسخ بالجملة الاسميّة 1	كان وأخواتها – وما يعمل عملها
04	إلحاق النواسخ بالجملة الاسميّة 2	إنّ وأخواتها وما يعمل عملها
05	إلحاق النواسخ بالجملة الاسميّة 3	ظنّ وأخواتها
06	أفعال المقاربة	إعرابها ودلالاتها
07	المجرورات: الأنواع والدلالات	المجرور بحروف الجر، بالإضافة
08	حروف العطف: الأنواع والدلالات	معاني حروف العطف
09	التعريف والتنكير	أنواع المعارف
10	الأسماء المبهمة	أسماء الإشارة والأسماء الموصولة
11	التوابـــــــــع	إعراب الصفة والبدل والتوكيد
12	أسلـــوب النداء	حروفه وإعرابه
13	أنـــواع الجمل1	الجمل التي لها محل من الإعراب
14	أنـــواع الجمل2	الجمل التي ليس لها محل من الإعراب

المحاضرة الأولى : الإسناد في الجملة الاسميّة

الإسناد **لغة** عرّفه أحمد بن فارس (ت395هـ) بقوله: «السين والنون والدّال أصل واحد يدل على انضمام الشّيء إلى الشّيء...»[1]، وكلّ شيء أَسندت إليه شيئاً فهو مسنَد، وجمعه مَساند، والإسناد: إسناد الراحلة في سيرها وهو نوع من السير[2].

أمّا **اصطلاحا** فيُعرف بأنّه «نسبة تامة بين طرفين قائمة في نفس المتكلم»[3]، أو هو «ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأنّ مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه»[4]، وكان سيبويه (ت180هـ) أوّل من تناول موضوع الإسناد في النّحو العربي حين أفرد باباً في كتابه سمّاه (باب المسند والمسند إليه)، وممّا قاله عن طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه): «وهما ممّا لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدا؛ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه»[5].

فالإسناد في النّحو العربي هو ضم تركيب لغوي إلى آخر على وجه الإفادة التامة، بحيث يكتمل معنى الجملة، والإسناد يتكون من ركنين رئيسين : **المسنَد** وهو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، وهو في الجملة الفعلية مُمَثل في **الفعل** وفي الجملة الاسمية مُمَثل في **الخبر**. والركن الآخر هو **المسنَد إليه** وهو الجزء المحكوم عليه وهو في الجملة الفعلية **الفاعل** أو نائب الفاعل وفي الجملة الاسمية **المبتدأ**[6].

وبما أنّ الإسناد لا يكون إلاّ في الجملة بنوعيها (الاسمية والفعلية) فحَرِيٌ بنا تناول مفهوم الجملة قبل تفصيل الكلام عن المسند والمسند إليه.

– الجملة والكلام:

لم يَعْرف النّحاة المتقدِّمون (قبل القرن الثالث الهجري) مصطلح الجملة؛ **فسيبويه** ومن سبقه من النحاة لم يطلقوا مصطلح الجملة؛ وإنّما أشار سيبويه في غير موضع من كتابه إلى فكرة الإسناد، مستخدماً بالفعل مصطلحين من مادته للدّلالة على طرفيه (المسند، المسند إليه) ، كما عبّر عن مفهوم الجملة بمصطلح (**الكلام**) وإن لم يضع تعريفا واضحاً له، وممّا قاله حول مفهوم الكلام: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب»[7]، فقارئ كتاب **سيبويه** يلحظ أنّه يستخدم مصطلح "الكلام" حيث يتوقع القارئ أن يستخدم مصطلح الجملة في مواضع كثيرة من الكتاب، ولكن

[1] - مقاييس اللغة، لابن فارس: 105/3 مادة (سند).
[2] - لسان العرب لابن منظور: 221/3 مادة (سند).
[3] - شرح تلخيص مفتاح العلوم : 207.
[4] - التعريفات للجرجاني: 27.
[5] - الكتاب: 23/1.
[6] - ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد نجيب اللبدي: 01.
[7] - ينظر الكتاب: 25/1.

مصطلح "الكلام" نفسه يتسع مدلوله في (كتاب سيبويه) ويأخذ دلالات كثيرة؛ منها أنه يقصد به النثر مقابل الشعر، وقد يستعمله بمعنى اللغة، وربما يستعمله بمعنى القليل في الاستعمال، كما قد يريد به النظام اللغوي، وقد يَرِد عنده بمعنى الاستعمال الصحيح...إلخ[1].

وبعد **سيبويه** ظهر مصطلح "الجملة" وأخذ منحيين؛ أحدهما: مرادف للكلام، والآخر أعمّ منه، وكان أوّل من استخدم مصطلح الجملة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد، هو **أبو العباس المبرِّد** (ت285هـ) زعيم المدرسة البصرية في القرن الثالث، وذلك في كتابه "**المقتضَب**"[2]، غير أنّ هذا المصطلح لم يتغلّب على مصطلح "الكلام" فيما بعد، وتردّد المصطلحان معاً، يسوِّي بينهما بعض النّحاة، ويفرّق بينهما آخرون، **فابن جني** (ت392هـ) يُعرّف "الكلام" بأنّه «كلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحاة الجمل»[3]، وبأنّه «في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصّناعة الجمل على اختلاف تراكيبها»[4]، وقد سوّى **عبد القاهر الجرجاني** (ت471هـ) بينهما إذ يقول: «اعلمْ أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: "خرج زيد" سمي كلاماً، وسمي جملة»[5].

وكذلك فعل **جار الله الزمخشري** (ت538هـ) الذي يقول: «الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: "زيد أخوك"، و"بشرٌ صاحبُك"، أو في فعل واسم نحو قولك: "ضُرِبَ زيدٌ" و"انطلق بكرٌ" وتسمّى الجملة»[6]، وقد قدّم **أبو البقاء العُكْبَري** (ت616هـ) أدلة متعدّدة ليبرهن على أنّ **الكلام** عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة، وأنّه لفظ يعبّر بإطلاقه عن الجملة المفيدة، وأنّ هذا قول جمهور النّحاة[7]، وقد ظلّت أصداء هذه التسوية تتردّد حتى عصرنا الحاضر، إذ نجد **عباس حسن** (ت1979م) يسوّي بين الكلام والجملة حين عرّفهما معاً بتعريف واحد قائلاً: «الكلام والجملة ما تركّب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد»[8].

وقد استقرى مفهوم **الكلام** عند بعض لغويي ونحاة القرن السابع الهجري بأنّه (القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)، وأنّ مفهوم **الجملة** هو (ما وُجِد فيه التركيب الإسنادي أفاد أم لم يُفد) وهذا ما ذهب إليه كلّ من **الرضي الأستراباذي**[9] (ت686هـ) و**الشريف الجرجاني**[10] (ت740هـ)؛ **فالرضي** يفرّق بين الجملة والكلام

[1] - ينظر: بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف: 21-22، وكتاب سيبويه: 122/1.
[2] - ينظر الصفحات: 08/1، 10، 68/2، 69، 70، 74، 82.
[3] - الخصائص: 17/1.
[4] - المصدر نفسه: 32/1.
[5] - الجمل: 40.
[6] - المفصّل: 06.
[7] - مسائل خلافية في النّحو: 31 وما بعدها.
[8] - النّحو الوافي: 06/1.
[9] - ينظر: شرح الرضي على الكافية: 31/1-33.
[10] - ينظر: التعريفات: 82.

والكلام صراحة فيذكر أنّ **الجملة** ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدأ... فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه، و**الكلام** ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته؛ فكلّ كلام جملة ولا ينعكس، أمّا **الشريف الجرجاني** فيرى أنّ «الجملة عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيدٌ قائمٌ، أو لم يفد كقولك: إنْ يكرمني، فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه فيكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً».

وقد كان **ابن هشام الأنصاري** (ت761هـ) أوضح من حسم هذه المسألة، حين قال: «**الكلام** هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه[1]، و**الجملة** عبارة عن الفعل وفاعله؛ كقام زيدٌ، والمبتدأ وخبره؛ كزيدٌ قائمٌ، وما كان بمنزلة أحدهما؛ نحو: ضُرب اللص، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائمٌ، وظننته قائماً، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين... والصواب أنّها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك
ليس مفيداً فليس بكلام»[2].

ومحصّل الأمر أن (الجملة) و(الكلام) يشتركان في اشتراط التركيب الإسنادي في كل منهما، ويفترقان في اشتراط الإفادة في (الكلام) دون (الجملة)، وكلّ إسناد بين فعل وفاعل، أو بين مبتدأ وخبر "جملة"؛ سواء أكانت هذه الجملة مستقلة أم داخلة في بناء جملة أخرى أكبر منها، و"الكلام" هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وقد شاع هذا الفهم واستقرّ لدى النّحاة المتأخرين والمحدَثين.

-تعريف بعض المصطلحات[3]:

-الكلام: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها؛ مثل: العلمُ شرفٌ يشرّف به الإنسان (فخرج "باللفظ": الرمز، والخط، والإشارة، وغيرها) و"بالمفيد" (المفرد، والمركب الإضافي، والمركّب الإسنادي المفهوم معناه ضرورة؛ مثل: السماءُ فوقنا"، وغير المستقل؛ كجملة الشّرط؛ لأنّها تحتاج إلى جواب، والكلام الصادر من النّائم والغافل؛ لأنّه غير مقصود به الإفادة).

-اللفظ: هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف، دلّ على معنى أم لم يدل؛ "كديْزٍ" مقلوب "زيد".

---

1 - الإفادة –هنا- مقيدة بما يحسن السكوت عليه والمتأمل لجملة: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ الشرطية يجد أنه لا يُحسن السكوت عليها لتوقف معناها على جواب الشرط ﴿ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانًا ﴾. [الأنفال:29].

2 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد: 431/2.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل: 10-11. القواعد الأساسية للغة العربية، أحمد الهاشمي: 14-15.

–الكلمة: قول مفرد؛ نحو: رجلٌ، فرسٌ، وقد تطلق ويراد بها الكلام؛ نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: 100]، إشارة إلى قول القائل في الآية قبلها: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون: 99-100].

–الكَلِم: ما تركّب من ثلاثة كلمات فأكثر؛ سواء أفاد معنًى أم لم يُفد، كقولك: إن قام زيدٌ.

–الجملة: هي مركّب إسنادي، أفاد فائدة وإن لم تكن مقصودة كفعل الشّرط، وجملة الصلة.

–القول: ما يُنطق به سواء أكان كلمة أم كلاماً أم كلِماً أم جملة، فهو أعمّ من "الكلمة" لشموله المفرد والمركب، وأعمّ من "الكلام" لشموله المفيد وغيره، وأعمّ من "الكَلِم" لشموله المركّب من كلمتين أو أكثر، وأعمّ من "الجملة" لشموله المقصودَ وغير المقصود مفيدا أو غير مفيد، فمتى وُجد واحد منها وُجد، وقد يوجد هو دونها.

–المفرد: في اصطلاح المناطقة هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ نحو: "رجل"؛ فلو أخذت جزءا من لفظ "الرجل" (ر) أو (جل) لم يدل الأوّل ولا الثاني على شيء من معنى الرجل. واصطلاح (المفرد) له دلالات متباينة بحسب أبواب النحو، وليس فيه دليل على المقصود بنفسه، وإنما تتحدد دلالته في إطار الباب الذي يستعمل فيه؛ فالمفرد في درس "المبتدأ" المقصود به ما قابل "الجملة"، وفي درس "المنادى" المقصود به ما قابل "المضاف" و"المشبه به"، وهكذا يختلف من درس لآخر[1].

ونشير إلى أنّ التركيب مثل (عبد الله) تعتبر **مفرد** عند المناطقة؛ إذا كان اسم علم[2]، ويكون **مركبا** –عندهم– لا مفردا في مثل (محمّد عبد الله ورسوله)، أمّا النّحويون فعندهم مثل (عبد الله) إذا كان اسماً لشخص **مركّب** لا مفرد؛ لأن الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة؛ إذ النّحوي ينظر إلى الإعراب والبناء، فما كان له إعراب أو بناء واحد فهو مفرد وإلا فمركب كعبد الله علَماً؛ فإنّ (عبد) له إعراب و(الله) له إعراب، أمّا المنطقي فإنما ينظر المعنى فقط.

–المركّب: هو ما أريد بجزء لفظه الدّلالة على جزء معناه، أو هو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء مثل: (التدخين مضر)، فالجزءان: (التدخين) و(مضر) يدلّ كلّ منهما على جزء معنى المركّب.

فائدة: يقول **ابن ملك** (ت672هـ) في ألفيته:

كلامُنــــــا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ   و(اسْمٌ)، و(فِعْلٌ) ثمّ (حَرْفٌ) : الكَلِمْ

[1] - فهو يستخدم (ضد المثنى والجمع) و(ضد الجملة) و(ضد المضاف والشبيه بالمضاف) و(ضد المركّب).
[2] - إذا كان اسما لشخص فأنت لا تقصد بجزء اللفظ (عبد) معنى أصلاً، حينما تجعل مجموع الجزأين دالاً على ذات الشخص؛ وما مثَل هذا الجزء إلا كحرف (م) من "محمد" وحرف (ق) من قرأ.

واحدُهُ : "كَلِمَةٌ" و"القَوْلُ" عَمْ وَكَلِمَــــةٌ بِهَا كَـــــلامٌ قَدْ يُـــؤَمْ

يريد: أنّ (الكلام) عند النّحاة هو: اللفظ المفيد (ولا يكون مفيداً إلاّ إذا كان مركّباً ؛ كاستقمْ) و(الكَلِم) ثلاثة أقسام، اسم، وفعل، وحرف، وواحده (كلمة)، و(القول) يشمل بمعناه كلّ الأقسام؛ (فكلمة : عمْ ؛ أصلها: عمَّ) فعل ماض، والكلمة قد يؤم بها الكلام؛ أي: يُقصَد إطلاقها على الكلام (مثل ما شرحنا سابقا).

-الإسناد في الجملة الاسميّة:

الجملة في النّحو العربي نوعان لا ثالث لهما؛ جملة اسمية وجملة فعلية، والجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم بدءا أصيلا، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل[1] غير ناقص؛ فجملة (كان عليٌّ يتكلم) جملة اسمية، وجملة (كتاباً قرأت) ليست جملة اسمية؛ بالرّغم من أنّها تبدأ باسم، لكنّها لا تبدأ به بدءاً أصيلاً؛ فكلمة (كتاباً) مفعول به، وحقّه التأخير عن فعله، وإنّما تقدّم لغرض بلاغي.

والجملة لابدّ أن يكون فيها ركنان أساسيان أو "عمدتان" يربط بينهما "الإسناد" وهو من أهمّ المصطلحات النّحوية؛ فالخبر يُسنَد إلى المبتدأ ويسمّى (مسنداً)، والمبتدأ يُسنَد إليه الخبر ويسمّى (مسنداً إليه)، والفعل يُسند إلى الفاعل أو نائب الفاعل ويسمّى (مسندا)، والفاعل أو نائبه يُسند إليه الفعل ويسمى (مسندا إليه).

فالجملة الاسمية لها ركنان أساسيان، متلازمان تلازماً مطلقاً، حتى اعتبرهما **سيبويه** (ت180هـ) كأنّهما كلمة واحدة؛ وهما: المبتدأ والخبر، و**المبتدأ** هو الاسم الذي يقع في أوّل الجملة؛ لكي نحكم عليه بحكم ما، وهذا الحكم الذي نحكم به على المبتدأ هو الذي نسمّيه الخبر؛ فهو الذي يكمّل الجملة مع المبتدأ ويتمّم معناها الرئيسي.

1/المبتدأ:

وهو (اسم مرفوع صريح أو مؤوّل به، مجرّد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها، مخبراً عنه، أو وصفا رافعاً لمكتف به في الإفادة...).

فالاسم الصّريح نحو: الجهلُ ضلالٌ ، الله ربُّنا ، محمّدٌ رسولُ الله ...

والمؤوّل به نحو: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]، فـ"أنْ" وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ خبرُه كلمة (خيرٌ) والتّقدير (صيامُكم خيرٌ لكم) .

وقولهم: (مجرّد عن العوامل اللفظية) قيد لإخراج الاسم المسبوق بالعوامل اللفظية؛ نحو: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 111]؛ فاسم الجلالة اسم كان مرفوع وليس مبتدأ لفقدانه شرط الصدارة في جملته.

وقولهم: (العوامل اللفظية غير الزائدة) قيد لاعتبار ما دخلت عليه الحروف الزائدة (مبتدأ) وليس اسماً مجروراً؛ نحو: بحسبِك درهمٌ، وربّ رجلٍ عالمٌ عندنا، و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: 03]، ففي هذه الأمثلة نرى أنّ المبتدأ

[1] - هناك نوع من الجمل يعتبر جملة اسمية أو جملة فعلية على اعتبارات معيّنة؛ منها: التّعجب والمدح والذم.

(حسبك، رجل، خالق) قد سُبق بحرف الجر الزائد (الباء، من) وبحرف جر شبيه بالزائد (ربّ)[1] ، وتقدُّم حرف الجر الزّائد أو شبهه لا يخرجه عن الابتداء .

وقولهم (مخبرا عنه) أي بما يكمل الجملة مع المبتدأ ويتمم معناها الأساسي (وهو الخبر).

وقولهم (أو وصفاً رافعاً لمكتف به في الإفادة) ؛ أي إن كان المبتدأ اسماً مشتقاً (اسم فاعل، صفة مشبهة، صيغة مبالغة) فإنّه يرفع فاعلا أو نائب فاعل يسد مَسَدّ الخبر؛ بشروط؛ وهي:

-أن يتقدّم على المبتدأ نفي أو استفهام (ما مسافر أخوك – أمسافر أخوك؟).

-أن يكون المبتدأ مفردا والفاعل مفردا أو مثنًى أو جمعاً؛ نحو: (أمضروب الغلامان – أقائم الإخوان؟).

-الإعراب:

ما: حرف نفي لا محل له من الإعراب، مبني على السكون.

مسافرٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

أخوك: فاعل لاسم الفاعل (مسافر) سدّ مسد الخبر للمبتدأ (مسافر)، مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنّه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

أ: حرف استفهام لا محلّ له من الإعراب، مبني على الفتح.

مضروبٌ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفع الضمّة الظاهرة على آخره .

الغلامان: نائب فاعل لاسم المفعول (مضروب) سدّ مسدّ الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنّه مثنى.

ملاحظات:

1/إذا كان المبتدأ المشتق وما بعده متطابقين في التثنية والجمع، في هذه الحالة يُعرب الوصف المشتق خبرا مُقدَّما وما بعده مبتدأ مُؤخَّرا؛ مثل: أنائمان الحارسان؟ (خبر مقدّم، مبتدأ)، ما نائمون الحراس (خبر مقدّم، مبتدأ). ذلك لأنّ الوصف مع مرفوعه حكمه حكم الفعل مع فاعله أو نائبه؛ والفعل لا يثنى ولا يجمع مع الفاعل (فلا يقال: دخلوا الرجال) إلاّ في لهجة عربية قديمة وهي اللهجة المعروفة بـ"لغة أكلوني البراغيثُ".

2/إذا كان المبتدأ اسماً منسوباً فإنّ ما بعده يُعرب نائب فاعل؛ لأنّ الاسم المنسوب يقوم مقام اسم المفعول؟ مثال :أبومرداسيٌّ ضيفُك؟ أي: أمنسوب إلى بومرداس ضيفُك؟

[1] - حرف الجر الزائد: هو الذي ليس له معنى و ليس له متعلق؛ فالباء في (بحسبك درهم) ليس له معنى من معاني الباء كالإلصاق والسببية والمصاحبة وغير ذلك، و لا متعلق له، إذا حذفناه لا يتغير المعنى.
وحرف الجر الشبيه بالزائد هو الذي له معنى و ليس له متعلق؛ فـ"ربّ" في المثال المذكور حرف جر شبيه بالزائد، له معنى وهو "التقليل"، وأحيانا يكون للتكثير لكن لا متعلق له.

-**أقسام المبتدأ:** نستنتج ممّا سبق أنّ المبتدأ نوعان:

-مبتدأ يحتاج إلى خبر

-مبتدأ لا يحتاج إلى خبر؛ وإنّما يحتاج إلى مرفوع يُكتفى به.

النّوع الأوّل يكون اسماً صريحاً؛ مثل: الأمّ مدرسة[1]، ويكون مصدراً مؤوّلاً؛ مثل: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 184]؛ وتقدير الآية: صومُكم خيرٌ لكم.

و**النّوع الثّاني** من المبتدأ هو الذي يستغني بمرفوعه عن الخبر؛ ويأتي اسماً مشتقاً نكرة مسبوقا بنفيّ أو استفهام، مثل: ما ناجحٌ المهمِلُ ، أمجتهِدٌ الطّالبُ؟ ما مضروبٌ الولدُ، ما مُكرَمٌ الكسولُ.

-حالات مجيء المبتدأ نكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ ولكن أحيانا يأتي نكرة بشرط أن تكون نكرة مفيدة، وتأتي في مواضع كثيرة؛ نذكر منها[2]:

1-أن يكون المبتدأ كلمة من كلمات العموم مثل قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة:116].

2-أن يقع المبتدأ بعد استفهام، أو نفي، أو "لولا" أو "إذا الفجائية"؛ مثل: ﴿ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [النّمل: 62]، ما طمَعٌ بنافعٍ. لولا اجتهادٌ منّي لضيعت السنة. خرجت فإذا حريقٌ يلتهم المخزن.

3-أن يكون المبتدأ مؤخّر عن الخبر، على أن يكون الخبر شبه جملة؛ مثل: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: 38] - في هدي رسول الله خيرٌ. ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 76]، أمام القاعة طالبٌ.

4-أن يكون المبتدأ نكرة مختصّة ويكون اختصاصها بما يأتي:

-بأن تكون موصوفة؛ مثل: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة:221]، -رجلٌ مخلص نحتاجه.

-أن تكون مصغّرة؛ مثل: كُتَيّب هذّب أخلاقي[3].

-أن تكون مضافة إلى نكرة؛ مثل: رجلا علمٍ يتناقشان.

-أن يتعلّق بها معمول؛ مثل: سعيٌ على الأولاد جهادٌ . (الجار والمجرور متعلّق ب"سعي")

5-أن يكون المبتدأ كلمة دالة على الدّعاء؛ بالخير أو بالشّر؛ مثل: نصْرٌ للمؤمنين. و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾. للمؤمنين/للمطفّفين : جار ومجرور متعلق بخبر محذوف تقديره "موجودٌ".

---

[1] - من هذا النوع كذلك أن يأتي المبتدأ (ضمير منفصل ، اسم استفهام ، اسم شرط ، اسم اشارة، اسم موصول ... إلخ).

[2] -ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: 411- 413. ونشير إلى أنّ مسوغات الابتداء بالنّكرة كثيرة؛ أوصلها النّحاة إلى أكثر من أربعين حالة، ينظر: النّحو الوافي، لعباس حسن: 489/1.

[3] - التصغير نوع من الصفة؛ كأنّك قلت: كتاب صغير هذب أخلاقي.

6-أن يكون المبتدأ كلمة مبهمة؛ كأسماء الشّرط، والاستفهام، و"ما" التعجبية، و"كم" الخبرية؛ فالأوّل نحو: مَنْ يجتهدْ ينجحْ، والثّاني؛ مثل: مَنْ مُجْتَهِدٌ؟ كَمْ طالباً نجحَ[1]؟ والثالث: نحو: ما أحسن العلم! ، والرّابع نحو: كمْ مأثرةٍ لك[2].

7-أن تدلّ النّكرة على التّنويع؛ أي التفصيل والتقسيم؛ مثل قولك: في النّاس خيرٌ وشرٌّ؛ فمُحسِنٌ كريمٌ ومجرِمٌ كبير، ومثل قول **امرئ القيس** (ت106 ق هـ) :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ

وقول الآخر: فيومٌ علينا ويومٌ لنا   ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَر

8-أن يكون المبتدأ واقع في أوّل جملة الحال؛ مثل: كان يدرس وزميلٌ يساعده.

9-إذا ورد المبتدأ بعد "ربّ" ؛ مثل: ربَّ عذرٍ أقبح من ذنب.

10-إذا كان المبتدأ نكرة عامة[3]؛ مثل: وقاية خير من علاج، صمتٌ خيرٌ من كلام.

11-أن يُراد بهذه النّكرة حقيقة الجنس؛ لا فردٌ واحد منه؛ مثل: تمرةٌ خيرٌ من جرادة، رجلٌ أقوى من امرأة.

12-أن تقع هذه النّكرة جواباً؛ مثل قولك: "رجُلٌ" ، في جواب من قال لك: مَن عندك؟

13- إذا كان المبتدأ معطوفاً ؛ مثل: طالبٌ وأستاذٌ أمام القاعة، رجلٌ وخالد يتعلّمان النّحو.

2/الخبر:

وهو اللفظ أو الحُكم المسنَد إلى المبتدأ، وهو الذي يُكَمل معنى الجملة مع المبتدأ الذي ليس بوصف[4]، ويأتي الخبر مرفوعا، وبه تتمّ فائدة الكلام ويحسن السّكوت عليه.

والخبر ثلاثة أقسام؛ مفرد، جملة، شبه جملة

1-**الخبر المفرد**: وهو الذي ليس جملة ولا شبه جملة؛ حتى وإن جاء مثنى أو جمعا فنعتبره مفرد؛ مثل: "الأمُ مدرسةٌ..."، "الشّمسُ والقمرُ آيتان" "الصالحون قانتون".

وينقسم المفرد إلى "جامد" و"مشتق"، "**الجامد**" مثل: عليٌّ رجلٌ ، وينقسم الجامد إلى:

-مؤوّل بمشتق؛ نحو : خالدٌ أسدٌ (أي شجاعٌ).

-غير مؤوّل بمشتق؛ نحو : هذه امرأة.

1 - (من) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، وجملة الشرط مع الجواب خبره، (كم) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(طالبا) تمييز منصوب، و(نجح) جملة فعلية في محلّ رفع خبر.

2 - (ما) تعجبية في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبر. (كم) خبرية في محل رفع مبتدأ، وهي مضافة إلى "مأثرة"، و(لك) متعلق بخبرها.

3 - النكرة **العامة** غالبا تسبق بنفي أو استفهام؛ مثل: ما رجل في الدار، أرجل في الدار؟ والنكرة **الخاصة** تتبع بنعت أو مضاف إليه؛ مثل : سيارة جديدة أمام البيت ، سيارة رجلٍ غريب أمام البيت .

4 - لأنّ الجزء الذي يكمل الجملة مع المبتدأ الوصف (المشتق) لا يسمّى خبراً؛ وإنّما يسمّى مرفوع الوصف (فاعل ، أو نائب فاعل).

2-**الخبر جملة**: وتكون إمّا جملة اسمية أو جملة فعلية؛ مثل قوله تعالى في الآتين:

- ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: 68]
- ﴿ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ [الرعد: 05]

وقد اجتمعت الجملتان في قول الشاعر: البغيُ يصرع أهلَه والظّلمُ مرتعُه وخيمٌ

ولابدّ في هذا النّوع من الإخبار أن تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ؛ مثل: (الخطيبُ قولُه بليغٌ) فإذا عُدِم الرّابط وهو الضمير في (قوله) لم تتحقق الإفادة؛ كأن تقول (الخطيبُ قولٌ بليغٌ).

3-**الخبر شبه جملة**: وشبه الجملة هو إمّا الجار والمجرور، أو الظرف (زمان أو مكان)، ويستعمل شبه الجملة في الإخبار عن المبتدأ وتتمّ به الفائدة؛ مثل: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: 02] (الإفاضةُ من عرفاتٍ وقتَ الغروب)، وقوله تعالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: 42] .

ويتعلّق الجار والمجرور والظّرف –في الرّأي المشهور– بمحذوف وجوباً قد يقدر بالمفرد (كمستقر) و(كائن) لأنّ الأصل في الخبر الإفراد، وقد يقدّر بالفعل (استقرّ) و(حصل) لأنّ الأصل في متعلّق الظرف والجار والمجرور أن يكون فعلاً.

–أحكام الرّابط بين المبتدأ والخبر:

–**الرّابط في الخبر المفرد**: ذكرنا سابقا أنّ الأصل في الخبر المفرد أن يكون "مشتقاً"، أو جامداً مؤوّلاً بمشتق، وفي كلّ ذلك يشتمل الخبر على ضمير مستتر يعود على المبتدأ، ويمثّل هذا الضمير المستتر صورة الرّبط بين الركنين في الجملة، فإذا كان الخبر محذوفا تعلّق به شبه الجملة، فلا يخلو الأمر من رابط سواء أقدَّرْتَ المحذوف مفردا (مستقرّ) أو فعلا (استقرّ).

– **الرّابط في الخبر الجملة**: هذا النّوع لابدّ أن يشتمل على رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، وإلاّ انعدمت الفائدة، وهذه الرّوابط هي[1] :

1-الضمير العائد على المبتدأ؛ نحو: (الظلمُ مرتعُه وخيمٌ)؛ فالضّمير المتصل وهو "الهاء" في (مرتعه) هو الرّابط؛ لأنّه ضمير يعود على المبتدأ (الظلم).

وقد يكون العائد ضميراً مستتراً؛ نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً﴾ [الحج: 75]، ففاعل الفعل (يصطفي) وهو ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على المبتدأ؛ لفظ الجلالة (الله).

[1] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: محي الدين عبد الحميد: 157/2-168، ونحو العربية، عبد اللطيف الخطيب وسعد مصلوح: 50/2-54، ومختصر النّحو، لعبد الهادي الفضلي: 70.

وقد يكون العائد ضميراً مقدّراً مفهوما من السّياق؛ مثل (أهلُ الإيمانِ الرّجلُ بألف) أي: الرّجلُ منهم بألف، ومثل: (العسلُ الغرامُ بألف دينار)، ومنه حديث أمّ زَرع: (زوجي المسُّ مسُّ أرنب، والرّيحُ ريحُ زَرْنَب).

2-اسم الإشارة المشار به للمبتدأ؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: 26]؛ فـ"ذلك" هو الرابط لأنّه أشير به إلى المبتدأ وهو (لباس).

3-إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر؛ نحو قوله تعالى: ﴿ الْقَارِعَةُ ، مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: 1-2]، فـ"القارعة" الأولى مبتدأ أوّل، و"ما" مبتدأ ثان، و"القارعة" المعادة خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الأوّل.

4-عموم شامل للمبتدأ وذلك مع "نعم" و"بئس"؛ مثل: "زيدٌ نِعْمَ الرّجل"؛ فـ"أل" في كلمة (الرّجل) جنسية لاستغراق صفات الرّجال؛ فهي تفيد العموم، و(زيد) المبتدأ فرد من ذلك العموم، ومن هنا كانت الجملة خبراً له.

-العامل في رفع المبتدأ والخبر:

تأسّس النّحو العربي على نظرية العامل؛ فهي التي وجّهته منذ بدايته، وعليها انعقدت أبوابُه وموضوعاته، وقد برزت هذه النّظرية في كتاب سيبويه (ت180هـ) أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، ثمّ وَجّهَت هذه النّظرية النّحوَ أكثرَ فأكثر مع تقدّم الزّمن حتى أصبح العامل في النّحو علّة حقيقية تؤثّر وتوجد وتمنع.

والعامل عند النّحاة هو: «ما عَمِل في غيره شيئاً؛ من رفعٍ ، أو نصبٍ، أو جرّ، أو جزمٍ، على حسب اختلاف العوامل»[1]، فكلّ حركة في اللفظ ناتجة عن عامل، واللفظ هو المعمول، والعوامل أربعة أشياء: (معنى، فعل، حرف، اسم) ثلاثة لفظية وهي الأخيرة، وواحد معنوي وهو الأوّل، والعوامل المعنوية ضربان: أحدهما عامل الرّفع في المبتدأ، والثاني عامل الرّفع في الفعل المضارع.

فالعامل في رفع المبتدأ والخبر من العوامل المعنوية؛ وقد اختلف النّحاة حوله[2]؛ فمذهب **البصريين** فيه هو أنّ المبتدأ يرتفِعُ بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه: فذهب بعضهم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وَحْدَه، وذهب بعضهم إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ، وذهب بعضهم الآخر إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وأمّا حجَجُهم وأدلتُهم هي أنّ الابتداء هو التّعري من العوامل اللفظية، ولأنّ العوامل في النّحو ليس مؤثّرة حسيا؛ وإنّما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدّلالة تكون بعدم الشّيء كما تكون بوجود الشّيء، وإذا ثبُت أنّ "الابتداء" عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره؛ قياساً على غيره من العوامل (كان، إنّ، ظنّ) وأخواتها، فإنّها لمّا عملت في المبتدأ عملت في خبره.

---

[1] - شرح المقدّمة المُحْسِبة، لابن بابَشاذ : 344/2.

[2] - ينظر تفصيل ذلك في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تح: محي الدين عبد الحميد: ص44-45 (المسألة5)، والتبيين عن مذاهب النّحويين لأبي البقاء العُكبَري: 224-225.

وأمّا مَن ذهب إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر، فأدلتهم هي أنّ الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملان فيه، وأمّا من ذهب منهم إلى أنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء، فأدلتهم هي أنّ الابتداء عامل معنوي؛ والعامل المعنوي ضعيف؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي.

وأمّا مذهب **الكوفيين** فيه هو أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما مترافعان؛ واحتجوا بأنّ المبتدأ لابدّ له من خبر، والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن مصاحبة الآخر، ولا يتمّ الكلام إلاّ بهما، فإذا قلنا: "زيدٌ أخوك" فلا يكون أحدهما بمفرده كلاماً إلاّ بانضمام الآخر إليه، وهذا الاقتضاء يجعل كلّ واحد منهما يعمل في الآخر الرّفع، ولا يمتنع أن يكون كلّ واحد منهما عاملا ومعمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسنَىٰ﴾ [الإسراء: 110] فنصب "أيّاما" بـ"تَدعوا"، وجزم "تدعوا" بـ"أيّاما"، فكان كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً، ومثله الآيات: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: 78]، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: 115]، وجامع كلّ هذه الشّواهد أنّ كلّ أسماء الشّرط تعمل في الشّرط والجواب جميعاً، والشّرط أو الجواب يعمل فيها.